

سلب أسويي واغلاق مصنع للخمور في الجليب

واصل رجال امن الفروانية بقيادة اللواء عبد الفتاح العلي حملاتهم خلال عطلة عيد الاضحى المبارك وتمكن رجال امن الجليب من اغلاق مصنع للخمور المحلية وضبط 3 أسوييين منهم امرأة، يقومون على تصنيع وبيع الخمور تلك. من جهة أخرى تقدم وافد أسويي والبلغ عن توقيفه من قبل شخصين وسلبه مبلغ 100 دينار تحت تهديد الاسلحة البيضاء وسجلت قضية سلب بالاكره واحيلت الى المباحث.

● محمد الدشيش

8 حبات فراولة ولفافة هيروين تحيل مصرياً إلى «المكافحة»

أحال رجال نجدة الفروانية إلى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وافرأ من الجنسية المصرية عثر بحوزته على 8 حبات ترامادول المعروفة باسم «فراولة» ولفافة هيروين، وقال مصدر امني ان رجال النجدة وخلال تنظيمهم لحملة تفتيشية في منطقة الفروانية رصدوا ارتباك وافد مصري، حيث طلب منه الخروج من المركبة لتفتيشها وعثر بداخلها على المضيوطات، وأشجار المصدر الى ان الوافد حاول اقناع رجال الأمن بان الحبوب لعلاج السكري، الا ان خبرة رجال الأمن أغلقت الطريق أمام الوافد ليحال الى «المكافحة».

● محمد الجلاهمة

قبل ساعات من قرار الحسم بشأن عقيد القوات الخاصة أبو رمية يدعو للجنة تحقيق في تدخلات قيادات أمنية والدعوى: «حقوق الإنسان» قلقة من الفساد في «الداخلية»



د.عادل الدمخي



د.ضيف الله ابورمية

قيل ساعات قليلة من موعد حسم الجدل الدائر حول قضية عقيد القوات الخاصة العقيد (ش. ن) بقرار مرتقب لثائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود بشأن قضية العقيد واحتمالات عدة من المقرر اتخاذها وتتراوح بين احالة العقيد الى التقاعد او الى القضاء، تواصلت ورود الافعال حول هذه القضية، وتعليقا على هذا الموضوع قال رئيس جمعية مقومات حقوق الانسان د.عادل الدمخي ان الجمعية تشعر بقلق شديد تجاه ظاهرة الفساد في قطاعات وزارة الداخلية بدءا من مقتل الميموني يرحمه الله مروراً بالتعامل السيئ مع الموقوفين لا سيما الوافدين وانتهاء بالانتهامات الاخيرة الموجهة الى عقيد الداخلية في قضية الشهرة، مشيراً الى ان المراقبين للشأن المحلي يؤكدون على ظاهرة مشاركة بعض منتسبي الداخلية للعديد من بؤر الفساد او التغطية عليها سواء كانت شققا مشبوهة او شاليهات او مزارع او بخوتاً بحرية ترداد الجزر، مؤكداً ان الفساد بالداخلية يهدد الأمن الوطني، داعياً الوزير أحمد الحمود - الذي نامل منه خيرا - ان يطهر قطاعات الوزارة ممن يسيئون لها.

وتابع الدمخي: اننا ومع تداعيات ومجريات قضية العقيد والقناة والتي اصبحت قضية رأي عام نطالب بضمان تطبيق العدالة الكاملة بدءاً من المنهم وانتهاء بالصحة ومحاسبة اي جهات او شخصيات من ضمنها حاولت الضغط لتغيير مسار القضية لصالح اي من الطرفين، وتحويل اي قسايء متورط بعد التحقيق معه الى القضاء العادل للفصل في امره، وذلك حتى تبرأ الوزارة من شبهة التواطؤ والتستر، خاصة بعدما انتشرت في وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي وقائع حول الحادثة تثير الجدل وتدعو الى الريبة، مؤكداً على ضرورة اصدار بيان رسمي من الداخلية يوضح فيها النتائج النهائية للواقعة قطعاً اذير الاشاعات والافوايل، ومجدداً مطالبته بضرورة فصل الطب الشرعي عن وزارة الداخلية وتحويله الى جهة تكفل له الاستقلالية فليس منطقي ان تكون الداخلية الخصم والحكم. ملاحقة المفردين وعلى صعيد متصل رفضت الجمعية التعسف في استخدام

السلطة من خلال تحويل بعض المفردين الى التحقيق بسبب آرائهم وتغريداتهم الالكترونية، مغربة عن قلقها العميق لما تلقاه بعض وسائل الاعلام بشأن تجهيز قائمة تضم ستين مفرداً لتحويلهم الى التحقيق، مؤكداً ان هذا الامر ارباب فكري وتعسف واننا اذا كنا نؤكد على ان الحرية تلازمها المسؤولية والبناء لجميع الشخصيات والمسؤولين الرسميين ورجال السلطة مهما علت مناصبهم ما لم تكن هناك مخالفة للقانون وبإستثناء الذات الاميرية التي صانها الدستور. وذكر الدمخي بالفقرة رقم (3) من المادة رقم (22) من اعلان القاهرة لحقوق الانسان في الاسلام والتي تنص على ان «الاعلام ضرورة حيوية للمجتمع، ويحرم استغلاله وسوء استعماله والتعرض للمقدمات وكرام الانبياء فيه، وممارسة كل ما من شأنه الاخلال بالقيم او اصابة المجتمع بالتفكك او الانحلال او الضرر او زعزعة الاعتقاد» والفقرة رقم (4) من نفس المادة والتي تنص على انه «لا تجوز اثاره الكراهية القومية والذهبية وكل ما يؤدي الى التحريض على التمييز العنصري باسكاله كافة».

من جهته، طالب النائب د.ضيف الله ابورمية وزير الداخلية بالتدخل وتشكيل لجنة تحقيق فورية بسبب تدخل بعض القياديين الفاسدين بقضية تحسدي وافد عربي على عسكريين أثناء اداء واجبهم وتحت اصابات بليغة بهم وقد قام اكثر من قيادي بمحاولة الضغط على العسكريين لتعفيهم عن تسجيل

بعد تحقيقات شملت 60 شخصاً وتحديد هوية مستخدمي الهواتف النقالة

مباحث حولي تغلق ملف جريمة مقتل الإيراني على الواجهة بضبط 4 أحداث

وقال مصدر امني ان مدير مباحث حولي العقيد عبدالرحمن الصهيل ورجال الأمن ومنذ اول ايام العيد حين وقعت الجريمة وحتى يوم امس بعد توقيف المتهمين بذلوا جهوداً كبيرة في تحديد هوية العنابة الفالقة، ولا يزال، وقد اقول نحو 60 شخصاً منهم احدث احتجزوا في نظارة المباحث. وأشار المصدر الى ان المشارة التي تطورت الى جريمة قتل وقعت بسبب ما يطلق عليه «الخرزة»، لافتاً الى ان المتهمين اعترفوا. وحول كيفية توقيف المتهمين

مع كل جريمة مروعة تتعلق بازهاق روح إنسان يظهر المعن الحقيقي لرجال المباحث الجنائية، فبعد مرور أقل من 22 ساعة على جريمة مقتل الشاب الإيراني واصابة الحدث المصري بعدة طعنات انخلته غرقة العنابة الفالقة، ولا يزال، وقد دونت «الأنباء» في عنوان خبرها ارتوت بدمصاء إيراني ومصري»، استطاع رجال ادارة بحث وتحري محافظة حولي توقيف 4 شبان تورطوا في جريمة مقتل الإيراني وطعن المصري.



العقيد عبدالرحمن الصهيل

إصابة رجلي أمن ومواطنة ووافد في تصادم دورية و«صالون» وتخطيط الحادث يحدد السيارة المتجاوزة لـ «الحمراء»



دورية النجدة وقد لحقت بها اضرار جسيمة جراء حادث التصادم

قامت إدارة التخطيط التابعة لقطاع المرور بمعالجة حادث تصادم ثنائي بين دورية تابعة للنجدة وسيارة صالون بقيادة أسويي لتحديد اى من المركبتين تجاوزت الإشارة الضوئية الحمراء وهو ما أدى الى حادث التصادم الذي خلف 4 مصابين بواقع رجلي أمن ومواطنة ووافد من الجنسية الاسيوية، وقامت سيارات الاسعاف بنقل المصابين الاربعة لتلقي العلاج في مستشفى مبارك.

واستنادا الى مصدر امني فإن بلاغا تلقتة عمليات الداخلية في العشرة من مساء أمس عن وقوع حادث تصادم بين مركبتين عند التقاطع الفاصل بين منطقتي الزهراء والشهداء، وقال المصدر: ما ان وصل رجال الأمن الى موقع البلاغ حتى تبين ان الحادث عبارة عن تصادم دورية تابعة للنجدة وسيارة صالون، لافتسا الى ان المصابين في هذا الحادث هم عسكري يبلغ سن العمر 22 عاماً وأصيب في رأسه ويجرح في الرقبة حيث نُقل في حالة حرجة للعلاج، أما

قال المصدر الامني: كانت القضية معقدة للغاية وهناك اعداد كبيرة من الشباب الذين تواجدوا في الموقع وعليه تم التخاطب مع شركات الاتصالات المتنقلة وجرى حصر المتواجدين في محيط الجريمة خلال توقيت تزامن مع الجريمة ومن ثم تم استدعاؤهم تباعاً للوقوف على حقيقة مشاركتهم في الجريمة ليعترف 4 متهمين بارتكابهم جريمة الطعن وأرشد احدثهم الى الاداة المستخدمة في الجريمة. ● هاني الظفيري = محمد الجلاهمة

الناصر وحسين بارون ومحمد ميثم ومحمد عيسى ومحمد حمزة وناصر احمد وزهير عبدالحميد وخالد المطيري. من جهة أخرى، نقل وافد هندي (24 عاماً) بواسطة رجلي الطوارئ الطبية عايد محمد وصالح الزمان للعلاج في مستشفى الفروانية جراء تعرضه للدهس على طريق الدائري السادس. وفي منطقة حولي وتحديدًا في شارع تونس وقع حادث تصادم بين مركبتين خلف اصابة عراقية (24 عاماً) ومصرية (30 عاماً) ونقلتا للعلاج في مستشفى مبارك بواسطة رجال الطوارئ الطبية محمد الشمالي وأشرف معروف وحسام احمد. وعلى شارع المغرب في تقاطعه مع الدائري الثاني أصيب كويتي (25 عاماً) جراء حادث سيارة ونقل المصاب في حارة حرجة للغاية الى المستشفى الاميري بواسطة رجلي الطوارئ محمود فؤاد ورجا الخطيب. ● أمير زكي = هاني الظفيري

صومالي برداء رجل أمن ضبط في العارضية وأحيل لـ «الجنائية»

أحال رجال المهام الخاصة التابعة لمكتب مدير امن محافظة الفروانية الى الادارة العامة للمباحث الجنائية وافدا صوماليا (22 عاماً) بتهمة انتحال صفة رجل أمن وارتداء ملابس عسكرية. وقال مصدر امني ان احدى دوريات المهام الخاصة وخلال قيامها بجولة روتينية في منطقة العارضية رصدت افريقيًا يرتدي ملابس عسكرية ويقود مركبة يابانية، حيث تم توقيفه وتبين انه صومالي ويرتدي ملابس خاصة بادرة امن الحدود، هذا ولم يبرر الوافد الصومالي الاسباب التي دعته لارتداء هذا الزي الخاص برجال الأمن لتتم احالته الى المباحث الجنائية للوقوف على اسباب ارتدائه الزي العسكري مع التحقيق معه لمعرفة علاقته بجرائم سلب بانتحال صفة رجل امن.

● محمد الجلاهمة = هاني الظفيري

250 مخالفة مرورية في محيط المطار لأشخاص تعمدوا عرقلة حركة السير



ونش المرور يسحب إحدى السيارات المخالفة (محمد ماهر)



العقيد بدر أبا الخيل والزميل محمد الدشيش

«التوعية قبل المخالفة» شعار رفعه رجال مرور المطار بقيادة العقيد بدر أبو الخيل خلال حملة تزامنت مع احتفاظ مواقف مطار الكويت الدولي بمناسبة عودة حجاج بيت الله الحرام، وقال مصدر أمني ان رجال مرور المطار وتنفيذاً لخطه تحقيق الانسيابية المرورية في محيط المطار قاموا بتحرير 250 مخالفة مرورية خلال فترة العيد الى جانب ازاحة مركبات عبر الاوناش الى كراج الحجز. وقال مصدر امني ان رجال امن المطار حرصوا على التواجد في المواقف المقابلة لصالاة الوصول للملعب من المواطنين والمقيمين سرعة التنقل، مشيراً الى ان المخالفات حثرت لأشخاص تعمدوا تجاهل تعليمات رجال المرور وتركوا مركباتهم مقابل بوابات المطار لاحتضار عائلاتهم من داخل المطار. ودعا المصدر الأمني جميع المواطنين والوافدين الى مراعاة كون المواقف المقابلة لمطار ليست للتوقف وانما للمرور السريع مع امكانية تحميل الامتعة بصورة عاجلة والتحرك سريعاً. ● محمد الدشيش



أحد رجال المرور يحرر مخالفات ممنوع الوقوف وعرقلة حركة السير

المطر: «الداخلية» مطالبة بتشديد الرقابة على البر لمنع سباقات السيارات الخطرة والتفحيص

دعا رئيس الجمعية الكويتية للسلامة المرورية د.بدر المطر وزارة الداخلية إلى تشديد الرقابة على مختلف مناطق البر لمنع الألعاب الخطرة كسباقات السيارات والتفحيص والباجيات وغيرها من الأمور التي تؤدي شهابنا وتودي بحياة بعضهم، لا قدر الله.

وأوضح المطر في تصريح صحفي ان بعض الشباب يستغلون فترة الاجازات والأعياد في تلك الممارسات والألعاب الخطرة غير عابئين بما يمكن ان يصيبهم من أذى، ويدفعهم انطلاق الشباب إلى التنافس غير الحميد في سياق السيارات في أماكن غير مجهزة لذلك بما يمكن ان يسبب كوارث مميتة. وذكر المطر بما شهدته البلاد العام الماضي من قتل ثمانية شبان كويتيين واصابة 14 آخرين بجروح خطيرة نتيجة سباق سيارات في منطقة البر خلال فترة الاجازات وهو ما يدعو إلى الطلب من وزارة الداخلية وغيرها من الجهات المعنية وأولياء الأمور، الحرص الشديد وعدم ترك الفرصة لابنائنا للمخاطرة بأرواحهم. وعلى صعيد آخر هذا المطر حجاج بيت الله الحرام بأداء مناسك الحج ودعا حجاج البر لتوخي الحذر أثناء العودة إلى البلاد بأخذ قسط وافر من الراحة قبل القيادة وعمل «تشيك» كامل للسيارة قبل الإقلاع من الديار المقدسة وعدم الإسراع أثناء القيادة، متمنياً للجميع الوصول بالسلامة إلى أهلهم وذويهم.



د.بدر المطر

مركز رياض

www.riyad_center.com

رياض الصانع

«الاعتداء على محام في المحكمة إهانة للقضاء والدولة»

تعرضت مهنة المحاماة وممتنوها للعديد من الإهانات التي لا يمكن بحال من الأحوال السكوت عليها ولا يمكن احتمالها، لأنها زادت عن الحدود، لذلك طالب جموع المحامين الكويتيين بحصانة تحمي المحامي مثل حصانة القضاة بما يضمن استقلال وهيبة المحامين والحفاظ على كرامتهم، ومن واجب الدولة وسلطاتها توفير الأجواء للمحامين في أداءهم لوظيفتهم المهنية دون عائق أو تدخل وعدم تعريضهم للاعتداء أو الملاحقة أو المضايقة جراء ممارستهم مهام حق الدفاع عن موكلهم وتوفير الضمانات اللازمة لمحاميهم من أي اعتداء يقع عليهم أثناء ممارسة المهنة أو بسببها. وهذا الحديث نتعرض له بسبب ما نشر بجريدة «الأنباء» يوم الخميس الموافق 2011/10/13 تحت عنوان «زوج يعتدي على محام في المحكمة» حيث سجل أحد المحامين شكوى ضد أحد المواطنين بعد قيامه بالاعتداء عليه بعد نهاية إحدى الجلسات، وفي التفاصيل أنه أثناء نظر دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة الاستئناف إحدى الدعوى القضائية تحدث المحامي أمام المستشار، وكان يقف إلى جواره موكلته الزوجة والزوج قائلاً «إنك لم تزي أبنائك منذ خمس سنوات»، فارتبك الزوج وتغيرت ملامحه، وبعد نهاية الجلسة خرج الجميع من باب القاعة، فما كان من الزوج إلا أن بدا يكييل الشتائم والسباب للمحامي الذي حذره قائلاً: لدي حزام أسود في إحدى العلبات القتالية، فما كان من الزوج إلا أن بدأ بضرب المحامي بالعقال ليقوم المحامي بضربه ضربتين من لعبته القتالية وحينها حضر رجال الأمن، بيد أن رجال الأمن قبضوا على المواطن الذي حاول الهرب وتمت إحالته إلى المخفر وتم تسجيل قضية.

إن لأبد من بيان المنظار القانوني لواقعتي السب والضرب التي تعرض لهما المحامي، فهنا يتعرض الزوج (المتهم) لنص المادة (210) كل من صدر منه في مكان عام أو سب وسمع ومرأى من شخص آخر غير المجني عليه، على شخص آخر على نحو يحدش شرف هذا الشخص أو اعتباره دون أن يشتمل هذا السب على إسناد واقعة معينة له، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين واحدة وبغرامة لا تتجاوز ألف روبية أو بإحدى هاتين العقوبتين، كما يتعرض الزوج (المتهم) لعقوبة المادة (160) من قانون الجزاء والتي تنص على ان «كل من ضرب شخصاً أو جرحه أو الحق أذى أو أدخل بحرمة الجسم، وكان ذلك على نحو محسوس، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تتجاوز ألفي روبية أو بإحدى هاتين العقوبتين».

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المحاكمة العادلة تستوجب دائماً الاستعانة بمحام، ولكن الأهم هو تمكين ذلك المحامي من القيام بمهامه في إطار قانوني وواقعي مريح ومقبول، لذلك فإن حصانة المحامي هي أهم ضمان لممارسة المهنة ولتحقيق العدالة، وهذا الهدف الذي من أجله على جمعية المحامين الكويتية أن تسعى إليه وتقديم مشروع بقانون يضاف إلى قانون ممارسة مهنة المحاماة يتعلق بحقوق المحامين واحترام المحامي وإضافة الحصانة الكاملة له أثناء ممارسة المهنة ومنع التعرض للمحامي بالقول أو الفعل، وأن يتضمن المشروع العقوبة نفسها لمن يتعرض للقضاء أو أحد القضاة، وهذه الحصانة لا تكون إلا بنص صريح يجبر الجميع على احترامه ويعاقب كل من يتعرض للمهنة والمحامي بالاساءة، أما بغير ذلك فلن يكون دور المحامي سوى وبال على العمل القضائي، وهكذا ما هو قائم لأن جمعية المحامين الكويتية يجب ان تحول الى نقابة حرة مستقلة قوية.. وتخرج من هذا الضعف الذي يكتنفها من أجل تحقيق هذا الهدف وغيره من الاهداف، حيث جاءت نصوص قانون ممارسة المحاماة الحالي المعمول به خالية تماماً من أي حق للمحامي في حالة الاعتداء عليه أثناء ممارسة المهنة أو بسببها.

وأخيراً نتذكر قول الشاعر:
وما نيل المطالب بالتعني
ولكن تؤخذ الدنيا غلابا
وما استعصى على قوم منال
إذا الإقدام كان لهم ركابا
والله ولي التوفيق